

﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: 237]

✽ مُنَاسِبَةُ الْآيَةِ لِمَا قَبْلَهَا:

بيان بحكم
الطَّلَاقِ غير
الدخول بها إذا
كان قد سُمِّيَ
لها مَهْرٌ

ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْآيَةِ السَّابِقَةِ حُكْمَ الْمُطَّلَاقَةِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَلَمْ يُفَرِّضْ لَهَا مَهْرٌ، وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ بَيَانُ بِحُكْمِ الْمُطَّلَاقَةِ غَيْرِ الْمُدْخُولِ بِهَا إِذَا كَانَ قَدْ سُمِّيَ لَهَا مَهْرٌ، فَمَا دَامَ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا زَوْجَهَا وَلَمْ يَسْتَمْتِعْ بِهَا فَلَهَا نِصْفُ الْمَهْرِ وَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا. "وَقُدِّمَ حُكْمُ الْحَالِ الْأَوَّلِيِّ؛ لِأَنَّ عَدَمَ ذِكْرِ الْمَهْرِ مَظْنَّةٌ إِلَّا تُعْطَى شَيْئًا إِذَا كَانَ الطَّلَاقُ قَبْلَ الدُّخُولِ فَسَيَقَتِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ بِبَيَانِ هَذَا الْوَجُوبِ؛ لِيُزُولَ مِنَ الْأَفْهَامِ مَا يُسَبِّقُ إِلَيْهَا"⁽¹⁾.

✽ شَرْحُ الْمُفْرَدَاتِ:

(1) ﴿تَمْسُوهُنَّ﴾: الْمَسُّ لُغَةً: اللَّمَسُ، وَيُطْلَقُ عَلَى كُلِّ مَا يَكُونُ فِيهِ إِدْرَاكٌ بِحَاسَةِ اللَّمَسِ، ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَى سَبِيلِ الْكِنَايَةِ عَلَى كُلِّ مَا يَكُونُ فِيهِ إِصَابَةٌ حَسِّيَّةٌ أَوْ مَعْنَوِيَّةٌ وَلَهَا مَظْهَرٌ حَسِّيٌّ؛ لِذَا كُنِيَ بِهِ الْقُرْآنُ الْكَرِيمَ عَمَّا يَكُونُ بَيْنَ الرَّجُلِ وَامْرَأَتِهِ⁽²⁾، كَمَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ وَالَّتِي قَبْلَهَا، وَفِي مَوَاضِعَ عَدِيدَةٍ أُخْرَى.

(2) ﴿فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾: سَبَقَ شَرْحُ هَذَا فِي الْآيَةِ السَّابِقَةِ.

(3) ﴿فَنِصْفُ﴾: النِّصْفُ: الْجُزْءُ مِنْ اثْنَيْنِ عَلَى الْمَسَاوَةِ، وَكُلُّ

(1) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 2/831.

(2) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 1/826.

شيءٍ بلغ نصف غيره فقد نصفه، يُقال: نصف النهار ينصف، ونصف الماء قدح، ونصف الساق إزاري، ونصف الغلام القرآن⁽¹⁾.

(4) ﴿يَعْفُونَ﴾: العین والفاء والحرف المعتل أصلان يدل أحدهما على ترك الشيء، والآخر على طلبه⁽²⁾. وعفا الله عن عبده: تركه ولم يعاقبه على إساءته تفضلاً منه ورحمة. وأصل العفو القصد لتناول الشيء، يُقال: عفاه واعتفاه، إذا قصده متناولاً لما عنده. والمراد هنا: أن المطلقات يتكرن النصف الذي يجب لهن على الأزواج⁽³⁾.

(5) ﴿عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾: العقد: الجمع بين أطراف الشيء، ويستعمل أصلاً في المحسوسات كالأجسام الصلبة كعقد الحبل وعقد البناء، ثم استعير ذلك للمعاني نحو: عقد البيع والعهد وغيرهما، فيقال: عاقدته وعقدته وتعاقداً وعقدت يمينه ... والعقد: مصدر استعمل اسماً فجمع نحو قوله تعالى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [البقرة: 176]، والعقدة: اسم لما يعقد من نكاح أو يمين أو غيرهما، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْرِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: 235]⁽⁴⁾. والنكاح: النكاح له معنيان: الوطء، وعقد الزواج. "والنكاح لغة: المداخلة والاشتباك. ومنه: تناكحت الأشجار، أي: تداخلت أغصان بعضها في بعض. ومنه قيل للوطء نكاح، ويُطلق على العقد؛ لأنه سببه"⁽⁵⁾.

والذي بيده عقدة النكاح هو الزوج، والمراد هنا: تنازل الزوج عن حقه بدفع المهر كاملاً، وليس نصفه لمطلقاته إحساناً منه.

(6) ﴿أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾: القرب نقيض البعد، قرب الشيء يقرب قرباً وقرباناً وقرباناً: أي دنا، فهو قريب، المفرد والمثنى والجمع في ذلك سواء⁽⁶⁾.

ويدور المعنى المحوري للتقوى حول الحفظ من الأذى أو الضرر باتخاذ حاجز دونه: كالوقاية⁽⁷⁾.

(1) الواحدي، التفسير البسيط: 4/285.

(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (عفو).

(3) الشوكاني، فتح القدير: 1/291.

(4) الزاغب، المفردات: (عقد).

(5) السمين، عمدة الحفاظ: (نكح).

(6) ابن منظور، لسان العرب: (قرب).

(7) جبل، للعجم الاشتقاق للوصل: (وقي).

والتَّقْوَى شَرْعًا: حِفْظُ النَّفْسِ مِمَّا يُؤْتَمُّ، وذلك بترك المحظور، وَيَتِمُّ ذلك بترك بعض المباحات⁽¹⁾.

والمعنى هنا: وأن تتسامحوا في الحقوق بينكم أقرب إلى خشية الله وطاعته.
(7) ﴿وَلَا تَنسَوُا﴾: نَسِيَ ينسى نسيانًا، والنُّون والسَّيْن والياء أصلان صحيحان: يدلُّ أحدهما على إغفال الشيء، والثاني على ترك شيء⁽²⁾.

(8) ﴿الْفَضْلُ﴾: الفضل والفضيلة: ضدَّ النقص والنقصية. والإفضال: الإحسان. والجمع: فضول، وامرأة مفضالة، ورجل فضال ومفضل ومفضال كثير الفضل. والفضيلة: الدرجة الرفيعة في الفضل. وأصل الفضل الزيادة على الاقتصاد، وذلك ضربان: محمود كفضل العلم والحلم، ومذموم كفضل الغضب على ما يجب أن يكون. والفضل في المحمود أكثر استعمالاً، والفضول في المذموم⁽³⁾.

والمعنى هنا: ولا تتركوا أن يتفضل بفضلكم على بعض وأن يسامحوا في الحقوق.
(9) ﴿بَصِيرٌ﴾: البَصَر يُقال للجراحة النَّاظرة نحو، قوله تعالى: ﴿كَلِمَجِ الْبَصْرِ﴾ [النحل: 77] وللقوة التي فيها، ويُقال لقوة القلب المدركة بصيرةً وبصرً، نحو قوله تعالى:

﴿فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ [22]، وجمع البصر أَبْصَار، وجمعُ البصيرة بَصَائِر قال تعالى: ﴿فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَرُهُمْ﴾ [الأحقاف: 26]، ولا يكاد يُقال للجراحة بصيرةً، ويُقال من الأول: أبصرتُ، ومن الثاني: أبصرته وبصرتُ به. وقَلِمَا يُقال بصرتُ في الحاسّة إذا لم تُضامه رؤية القلب⁽⁴⁾.

والبَصِير: من أسماء الله الحسنى، هو الذي يُشاهدُ الأشياءَ كلّها ظاهرها وخافيتها، ويبصر كل شيء وإن دق وصغر، ويبصر ما تحت الأرضين السبع كما يبصر ما فوق السموات السبع، والبَصَرُ عبارة في حقّه تعالى عن الصّفة التي يَنكَشِفُ بها كمالُ نُعوتِ المُبَصِّرَاتِ⁽⁵⁾.

(1) الرّآغب، المفردات: (وقى).

(2) ابن فارس، معاني اللغة: (نسي).

(3) الجوهري، الصحاح، والفيروزآبادي، بصائر ذوي التَّمييز، والسّمين، عمدة الحفاظ: (فضل).

(4) الرّآغب، المفردات: (بصر).

(5) ابن منظور، لسان العرب: (بصر)، والسعدي، تيسير الكريم الرحمن: 5/299.

✽ المَعْنَى الإِجْمَالِيَّةُ:

وإن طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ بَعْدَ الْعَقْدِ عَلَيْهِنَّ، وَلَمْ تَمْسُوهُنَّ، وَلَكِنَّكُمْ سَمَّيْتُمْ لَهُنَّ صَدَاقًا فَلَهُنَّ نِصْفُ الْمَهْرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ تُسَامِحَ الْمُطَلَّقاتُ فَيَتَرَكْنَ نِصْفَ الصَّدَاقِ الْمُسْتَحَقَّ لَهُنَّ، أَوْ يَسْمَحَ الزَّوْجُ بِأَنْ يَتْرَكَ لِلْمُطَلَّقةِ الْمَهْرَ كُلَّهُ تَفْضُّلاً مِنْهُ وَإِحْسَانًا.

فتسامحكم -أيها الرجال والنساء- أقرب إلى خشية الله وطاعته، فلا تنسوا -أيها الناس- الفضل والإحسان بينكم، وهو إعطاء ما ليس بواجب عليكم، والتسامح في الحقوق. فإن الله بما تعملون بصير، يُرَغِّبُكُمْ فِي الْمَعْرُوفِ، وَيُحَذِّرُكُمْ عَلَى الْفَضْلِ⁽¹⁾. وترشد الآية إلى الحث على المعاملة بالمعروف بين الأزواج والأقارب، وأن يكون العفو والمسامحة أساس التعامل فيما بينهم.

✽ الإيضاح اللغوي والبلاغي:

سَرَّ الْعَدُولُ عَنِ التَّعْبِيرِ بِ﴿وَإِنْ﴾ دُونَ ﴿إِذَا﴾:

عَبَّرَ بـ(إِنْ) وَلَمْ يُعَبِّرْ بـ(إِذَا) الَّتِي تَدُلُّ عَلَى تَحَقُّقِ وَقُوعِ الشَّرْطِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾؛ لِلإِشَارَةِ إِلَى عَدَمِ اسْتِحْبَابِ وَقُوعِ الطَّلَاقِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ كَسْرِ لِلْقُلُوبِ، وَجَرَحٍ لِلْمَشَاعِرِ، وَتَمْزِيقٍ لِلْأَوَاصِرِ؛ فَأُخْرِجَ الْخَبَرُ فِي صُورَةِ الْأَمْرِ النَّادِرِ الَّذِي يُشَكُّ فِي حَصُولِهِ.

التعبير بإن
لإشارة إلى
عدم استحباب
وقوع الطلاق في
هذه الحالة إلا
للضرورة

عِلَّةُ عَدَمِ التَّصْرِيحِ بِوَجوبِ دَفْعِ نِصْفِ الْمَهْرِ:

صَرَّحَتِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ بِوَجوبِ نِصْفِ الْمَهْرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ وَلَمْ تُصَرِّحْ بِوَجوبِ دَفْعِهِ؛ لِأَنَّهُ عَسَى أَنْ يَكُونَ الزَّوْجُ قَدْ دَفَعَ الْمَهْرَ مُقَدِّمًا كُلَّهُ أَوْ بَعْضَهُ، فَكَانَ التَّعْبِيرُ بِالْوَجوبِ؛ لِيُبَيِّنَ حَقَّ الْمُطَلَّقِ فِي اسْتِرْدَادِ أَكْثَرِ مِنْ نِصْفِ مَا دَفَعَهُ،

عدم التصريح
بالدفع لاحتمال
أن يكون الزوج
قد دفع للمهر
مقدمًا كله أو
بعضه

(1) نخبة من العلماء، التفسير لليسر، ص: 38.

وليشمل وجوب الأداء ومقداره إن لم يكن قد أذى شيئاً، أو أذى أقل من النصف⁽¹⁾.

والمعنى: فلهن نصف ما قدرتم وسميتم لهن من المهر، أو فالواجب عليكم ذلك، وهذا صريح في أن المنفي في الصورة السابقة إنما هو تبعاً للمهر، وقري (فَنَصَفَ) بالنصب على معنى: فأدوا نصفاً.

نكتة تأخير حكم تسمية المهر:

تأخير حكم التسمية مع أنها الأصل في العقد، والأكثر في الوقوع من باب التدرج في الأحكام، وذكر الأشق فالأشق⁽²⁾.

تأويل الاستثناء المنقطع في قوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾:

الضمير في قوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾ راجع إلى المطلقات، والاستثناء في قوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾ استثناء منقطع؛ لأن عفو المطلقات عن النصف ليس من جنس أخذهن.

مرجع الضمير في قوله: ﴿أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ الزَّكَاجِ﴾:

الضمير في ﴿أَوْ يَعْفُوا﴾ مقصود به الزوج الذي بيده عقدة النكاح وليس الولي بدليل قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾؛ لأنه ليس للولي أن يهب مهر وليته صغيرة كانت أم كبيرة، كذلك ليس المراد بالعقدة العقد لكن المراد به الأثر الذي ينشأ عن العقد، وهو فك تلك الرابطة بالطلاق، وهذا يملكه الزوج لا الولي.

وجه الكناية في التعبير عن اليد:

ذكرت اليد في قوله: ﴿أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ الزَّكَاجِ﴾؛ لأن غالب الأعمال باليد، فأُسندت كلها إليها فصار التعبير كناية عن القدرة على فك العلاقة الزوجية وإنهاؤها بالطلاق.

(1) محمد أبو زهرة، زهرة التفاسير: 2/832.

(2) الألوسي، روح المعاني: 2/154.

تأخير حكم
التسمية من
باب التدرج في
الأحكام، وذكر
الأشق فالأشق

وجه الانقطاع أن
عفو المطلقات
عن النصف
ليس من جنس
أخذهن

عود الضمير
مقصود به
الزوج الذي بيده
عقدة النكاح
وليس الولي

ذكر اليد لأن
غالب الأعمال
بها، فصار
التعبير كناية عن
القدرة على إنهاء
الزواج بالطلاق

سُرُّ تَسْمِيَةِ التَّنَازُلِ عَنْ نِصْفِ الْمَهْرِ عَفْوًا:

”تسمية هذا الإسقاطِ عَفْوًا؛ لأنَّ نِصْفَ الْمَهْرِ حَقٌّ وَجِبَ عَلَى الْمُطَلَّقِ لِلْمُطَلَّقةِ قَبْلَ الْبِنَاءِ بِمَا اسْتَحَفَّ بِهَا، أَوْ بِمَا أَوْحَشَهَا، فَهُوَ حَقٌّ وَجِبَ لِعُزْمِ ضُرِّ، فإِسْقَاطُهُ عَفْوٌ لَا مُحَالَةَ، أَوْ عِنْدَ عَفْوِ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ. وَ(ال) فِي «النِّكَاحِ» لِلْجِنْسِ، وَهُوَ مُتَبَادِرٌ فِي عَقْدِ نِكَاحِ الْمَرْأَةِ، لَا فِي قَبُولِ الزَّوْجِ“⁽¹⁾؛ لِأَنَّ فِيهِ تَنَازُلًا عَنْ حَقَّقٍ، وَتَسَامُحًا فِيهَا، وَهَذَا عَفْوٌ عَنِ الْمَطَالِبَةِ بِتِلْكَ الْحَقُوقِ وَإِسْقَاطِهَا.

يزاد على تعليل تسمية التَّنَازُلِ عَنْ نِصْفِ الْمَهْرِ عَفْوًا أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى عَادَةِ الْقَوْمِ مِنْ سَوَقِ الْمَهْرِ كَامِلًا عِنْدَ التَّزْوِجِ، فَإِذَا طَلَّقَ رَجُلٌ مِنْهُمْ وَلَمْ يُطَالِبْ بِالنِّصْفِ فَهُوَ عَفْوٌ، أَوْ سُمِّيَ عَفْوًا لِلْمُشَاكَلَةِ⁽²⁾، أَوْ لَوُقُوعِهِ فِي صَحْبَةِ عَفْوِ الْمَرْأَةِ⁽³⁾.

ليس المراد بالعقدة العقد:

وليس المراد بالعقدة العقد؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ هُوَ الرِّبْطُ الَّذِي يَتِمُّ بِهِ الْإِتِّفَاقُ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ وَبِهِ يَكُونُ الزَّوْاجُ، أَمَّا الْعُقْدَةُ فَهِيَ أَثَرُ هَذَا الْعَقْدِ، أَوِ الرَّابِطَةُ الَّتِي تَكُونُ بَعْدَ الْعَقْدِ، وَهَذِهِ تَكُونُ بِيَدِ الزَّوْجِ لَا بِيَدِ الْوَلِيِّ⁽⁴⁾.

الْعُدُولُ عَنِ التَّعْبِيرِ عَنِ الزَّوْجِ صِرَاحَةً إِلَى الْكِنَايَةِ:

وقيل كِنَايَةً عَنْ مَوْصُوفٍ: «أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ» وَلَمْ يُقَلَّ صِرَاحَةً؛ أَوْ يَعْفُوَ الزَّوْجُ؛ لِلإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ الزَّوْجَ هُوَ الَّذِي يَمْلِكُ إِنْهَاءَ تِلْكَ الرَّابِطَةِ الزَّوْجِيَّةِ؛ لِذَا كَانَ الْعَفْوُ مِنْ جَانِبِهِ أُخْرَى وَأَوْلَى⁽⁵⁾.

العَفْوُ إِسْقَاطُ
نِصْفِ الْمَهْرِ
بِوصْفِهِ حَقًّا
وَجِبَ عَلَى
الْمُطَلَّقِ لِلْمُطَلَّقةِ

التسمية بالعفو
مبني على عادة
القوم من سَوَقِ
المهر كاملاً عند
التزويج، فإذا
طلق رجل منهم
ولم يطالب
بالنصف فهو
عفو

في الكناية إشارة
إلى أَنَّ الزَّوْجَ
هو الَّذِي يَمْلِكُ
إِنْهَاءَ الرَّابِطَةِ
الزَّوْجِيَّةِ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 2/463.

(2) المُشَاكَلَةُ: هِيَ أَنْ تَذَكَرَ الشَّيْءَ بِلَفْظٍ غَيْرِهِ لَوُقُوعِهِ فِي صُحْبَتِهِ تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا. الشَّكَاكِيُّ، مِفْتَاحُ الْعُلُومِ، ص: 200.

(3) الْجَمَلُ، الْفَتْوحَاتُ الْإِلَهِيَّةُ: 1/194.

(4) أَبُو زَهْرَةَ، زَهْرَةُ التَّفَاسِيرِ: 2/833.

(5) أَبُو زَهْرَةَ، زَهْرَةُ التَّفَاسِيرِ: 2/833.

العدول عن
الحقيقة إلى
المجاز؛ لما في
ذلك القول
من الارتباط
لكل واحد من
الزوجين بالآخر.

التنازل من باب
الإحسان إليها،
وسدًا لباب
النزاعات، وغلقًا
لسبل العداوات

دلالة حرف
الاختصاص
سرعة الوصول
للتقوى من
باب العفو،
والاختصاص به

وجه الاستعارة
تشبيه الإهمال
بالنسيان

وفي قوله: ﴿الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدُ الرِّجَالِ﴾ عدول عن الحقيقة إلى المجاز؛ حيث عَبَّرَ عَنِ الإيجاب والقبول بالعقدة التي تُعَقَّدُ حقيقةً؛ لما في ذلك القول من الارتباط لكل واحد من الزوجين بالآخر⁽¹⁾.

الحكمة من التنازل عن الحقوق في هذه الحالة:

الحكمة من التنازل عن الحقوق في هذه الحالة هي أن تُسَلِّمَ الضَّغائن التي تكون قد عَلِقَتْ بالقلوب نتيجة الطلاق قبل الدُّخُول وما يَسْتَتْبِعُهُ هذا من القيل والقال، فكان الإرشاد الإلهي للمُطَلَّقين والمُطَلَّقات في هذه الحالة بأنَّ التَّعامل يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ بِالْفَضْلِ لَا بِالْعَدْلِ، فَإِنْ كَانَ الطَّلَاق بِسَبَبِهَا أَوْ كَانَتْ هِيَ رَاغِبَةً فِيهِ فَلْتَتَنَاوَلَ عَنْ نِصْفِ مَهْرِهَا، وَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ هُوَ الرَّاغِبُ فِي الْفِرَاقِ فَلْيَتَرَكَ مَا لَهُ عِنْدَ مُطَلَّقَتِهِ مِنْ بَابِ الْإِحْسَانِ إِلَيْهَا، وَسَدًّا لِبَابِ النِّزَاعَاتِ، وَغَلَقًا لِسَبْلِ الْعِدَاوَاتِ، وَلِيَبْقَى الذِّكْرُ الْحَسَنَ بَعْدَ الْإِنْفِصَالِ، لِأَنَّ الْعَفْوَ أَيْ: تَرَكَ بَعْضَ الْحُقُوقِ فِي هَذَا الْوَقْتِ أَقْرَبُ لِتَقْوَى اللَّهِ تَعَالَى وَنِيلِ رِضَاهُ؛ لَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾.

سُرُّ الْعُدُولِ عَنْ حَرْفِ الْإِنْتِهَاءِ إِلَى حَرْفِ الْإِخْتِصَاصِ:

عُدِلَ عَنْ حَرْفِ الْإِنْتِهَاءِ إِلَى حَرْفِ الْإِخْتِصَاصِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾، حَيْثُ كَانَ الظَّاهِرُ أَنْ يُقَالَ: وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ إِلَى التَّقْوَى، وَذَلِكَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى سُرْعَةِ الْوُصُولِ لِلتَّقْوَى مِنْ بَابِ الْعَفْوِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ مُوَصَّلًا لِلتَّقْوَى فَحَسَبَ بَلْ يَخْتَصُّ بِهَا، وَيَثْبُتُ عَلَيْهَا.

استعارة النسيان للترك والإهمال:

فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ شُبِّهَ الْإِهْمَالُ وَالتَّرْكَ وَعَدَمُ الْإِهْتِمَامِ بِالنِّسْيَانِ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِعَارَةِ التَّصْرِيحِيَّةِ التَّبْعِيَّةِ.

(1) أبو حيان، البحر المحيط: 2/247.

براعة خطاب التغليب:

المُخاطَب في قوله: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى﴾ الرجال والنساء، وكذلك في قوله: ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾، فجاء الخطاب بصيغة المذكر من باب تغليب المذكر على المؤنث إشعاراً بأن الرجال هم الأولي بهذا العفو من النساء، والمعنى: عفو بعضكم أيها الرجال والنساء أقرب للتقوى، أي: أن التنصيف وهو التعامل بالعدل ليس من باب العفو أو الفضل. والمراد بالتقوى الألفة وتطبيب خاطر من الجانبين.

تغليب المذكر
على المؤنث
إشعاراً بأن
الرجال هم
الأولى بهذا
العفو من
النساء

فائدة عطف التذييل على التذييل:

جاء قوله تعالى ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ تذييلاً آخر، معطوفاً على التذييل قبله ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى﴾؛ لزيادة الترغيب في العفو، والتعامل بالفضل والإحسان؛ للتأليف بين القلوب التي فرّق الطلاق بينها، وأشعل البغضاء في صدورهما، وأحل الشقاق والتنازع محلّ التآلف والتفاهم. والمعنى: لا تتركوه كالشيء المهمل المنسي بل تعاودوه وتنافسوا فيه أيها الرجال والنساء فكل من عفا له سبق الفضل على الآخر، ولا ينبغي لعاقل أن يتقاعس عن ما فيه رفعتة على غيره، بل ينبغي له المسارعة لذلك.

بيان العطف
لزيادة الترغيب
في العفو والحث
على المسارعة
إليه، والتنافس
فيه

سر وجوب التزام الفضل:

"والفضل: هو فعل ما ليس بواجب من البر، فهو من الزوج تكميل المهر، ومن الزوجة ترك شطره الذي لها" (1). وأمروا في هذه الآية المباركة بأن يتعاودوا الفضل ولا ينسوه؛ لأن نسيانه "يباعد بينهم وبينه، فيضمحّل منهم، وموشك أن يحتاج إلى عفو غيره عنه في واقعة أخرى، ففي تعاوده عون كبير على الإلف والتحابب، وذلك سبيل واضح إلى الاتحاد والمؤاخاة والانتفاع بهذا الوصف عند حلول التجربة.

في تعاود
الفضل عون
كبير على الإلف
والتحابب

(1) أبو حيان، البحر للحيط: 2/247.

نكتة التعبير بالظرف:

في كلمة ﴿بَيْنَكُمْ﴾ إشارة إلى تعامل الناس بالعفو فيما بينهم،
إذا لم يُنَسَّ تعاملُ النَّاسِ به بعضهم مع بعض⁽¹⁾.

براعة التذييل بأن واسميّة الجملة:

خُتِمَت الآية المباركة بتعليلٍ مُؤكِّدٍ بأنَّ واسميّة الجملة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ ترغيباً في تعاهد الفضل والالتزام به في أمثال تلك الحالات من النزاعات والخلافات والفراق.

وجه هذا التذييل
الترغيب في
تعاهد الفضل
والالتزام به

وهنا تعريض أيضاً بأنَّ التعامل بالفضل والإحسان والعفو إنما هو سبيلُ مَرَضَاةِ اللَّهِ تعالى، فهو سبحانه بصير، مُطَّلِعٌ على أعمال عباده، يجازي بالإحسان إحساناً، وفيه كذلك إلهاب وتهيج للرجال والنساء المخاطبين بالالتزام بالعفو والتَّحَلِّي بالإحسان؛ لأنَّه سبحانه يعلم خائنة الأعين وما تُخفي الصدور، وحَلَجَاتِ النفوس، ومَكُونِ الضَّمائر، فليعلم المخاطبون ذلك: "فَإِنَّ الْعِلْمَ بِهِ يُرَبِّي فِيهِمُ الْمَهَابَةَ مِنْهُ سبحانه وتعالى، إذ يشعرون بِرِقَابَتِهِ فَيَكْمِفُونَ مِنْ غَضَبِهِمْ وَيُنْهِنُونَ مِنْ حَدِّتِهِمْ وَقْتَ الطَّلَاقِ حَتَّى لَا يَذْهَبَ بِهِمْ فَرْطُ الْغَضَبِ إِلَى نَسْيَانِ الْمَعْرُوفِ، وتجاهل الفضل، فلا يُسَرِّحُوا بِإِحْسَانٍ بَعْدَ أَنْ فَاتَ الْإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ."⁽²⁾

وجه التذييل
أيضاً التعريض
بأنَّ التعامل
بالفضل
والإحسان
والعفو إنما هو
سبيلُ مَرَضَاةِ
اللَّهِ تعالى

سُرَّ خَتَامُ هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ وَخَتَامُ الْآيَةِ: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ﴾ بِقَوْلِهِ: ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾:

جاء ختام هذه الآية المباركة بهذه الصِّفَةِ ﴿بَصِيرٌ﴾ الدَّالَّةُ عَلَى الْمُبْصَرَاتِ مُنْسَجَمًا مَعَ مَضْمُونِ الْآيَةِ؛ لِأَنَّ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْعَفْوِ مِنَ الْمُطْلَقَاتِ وَالْمُطْلَقِينَ، وَهُوَ أَنْ يَدْفَعَ نِصْفَ مَا قَبِضَ أَوْ يَكْمِلُونَ لَهُنَّ

ناسب مشهد
دفع نصف
المقبوض المجيء
بالصفة المتعلقة
بالمبصرات

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 2/464.

(2) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 2/834.

الصِّدَاقُ، هو مُشَاهِدٌ مَرْتِيٌّ، فَنَاسِبٌ ذَلِكَ الْمَجِيءُ بِالصِّفَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ
بِالْمُبْصَرَاتِ.

وختام هذه الآية بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ وعدٌ جميلٌ
وترغيبٌ للمُحْسِنِ وَحِرْمَانٌ لغير المُحْسِنِ⁽¹⁾.

ولمَّا كَانَ آخِرُ قَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ﴾ [البقرة: 234]، وقوله:
﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: 234] مِمَّا يُدْرِكُ
بَلُطْفٍ وَخَفَاءٍ، وَمِمَّا يُمَكِّنُ التَّدْلِيسَ فِيهِ وَالْخِدَاعَ؛ كَانَ مِنَ الْمُنَاسِبِ
خِتَامُهَا بِقَوْلِهِ: ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾. وختام هذه الآية بقوله:
﴿إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ وعدٌ جميلٌ وترغيبٌ للمُحْسِنِ وَحِرْمَانٌ
لغير المُحْسِنِ⁽²⁾.

ناسب ما يُدْرِكُ
بَلُطْفٍ وَخَفَاءٍ
لفظ الخبير

(1) أَبُو حَيَّانَ، الْبَحْرُ لِلْحَيْطِ: 2/247.

(2) أَبُو حَيَّانَ، الْبَحْرُ لِلْحَيْطِ: 2/247.

عنوان الكتاب:

موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثالث، سورة البقرة من الآية 181 إلى الآية 247
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة

*

التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة

سنة الطبع: 1444هـ - 2023م

© حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي

الطبعة الأولى: 2023م

*

الفهرسة الوصفية أثناء النشر:

مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366

م. ق. ت

التفسير البلاغي للقرآن: سورة البقرة من الآية 181 إلى الآية 247 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم

الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-

الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2023.

مج. 3 ، 800 صفحة ؛ 24x17 سم.

ردمك : 978-9948-798-54-5

يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.

مج. 3 : سورة البقرة من الآية 181 إلى الآية 247.

1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-

ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).

قسم الدراسات والبحوث ج- المستغانمي، امحمد صافي

التقييم الدولي : 978-9948-798-54-5

*

إذن طباعة رقم: MC-03-01-1789539 بتاريخ 2023/03/10م،

مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة

*

الفئة العمرية : E

«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري

الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»

*

الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE

الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»